



مركز الدراسات
الاستراتيجية والبحوث

مركز باهث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

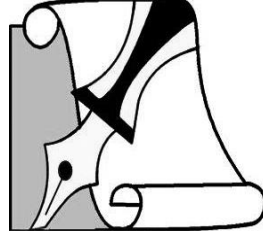
التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net

Email: baheth@bahethcenter.net

bahethcenter@hotmail.com



**باحث للدراسات
ال فلسطينية وال استراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ – إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ – الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ – بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ – إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

تقديم

أحيا الفلسطينيون، اليوم، الذكرى التاسعة والستين لـ"نكبة" العام 1948، بينما ما يزال زهاء ستة ملايين لاجئ فلسطيني ينتظرون العودة إلى ديارهم وأراضيهم التي هُجروا منها نتيجة الغزو الصهيوني.

وتتزامن ذكرى النكبة هذا العام مع تواصل إضراب الأسرى في السجون الإسرائيلية لليوم 29، ممّا يهدّد حياتهم، وسط تعنت الاحتلال وتصاعد أعمال الاستيطان والتهويد والتتكرّر لأيّ مستوى من التسوية مع الجانب الفلسطيني يقترب من الحدّ الأدنى المطلوب فلسطينياً، في الوقت الذي لم يتبقّ بيد الفلسطينيين سوى 35%.

وغطّت فعاليات ذكرى النكبة فلسطين المحتلة ومختلف أنحاء العالم، خاصّةً التجمّعات الفلسطينية في الخارج، والمؤسّسات المساندة لقضية الشعب الفلسطيني في العالم، مؤكّدةً على "حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وأراضيهم التي تهجّروا منها بفعل العدوان الصهيوني في العام 1948"، حيث شهدت الضفة الغربية المحتلة "إضراباً تجارياً عاماً"، تزامناً مع انطلاق مسيرة جماهيرية حاشدة في رام الله، حيث يتم تنظيم مهرجان مركزي ضخم على مستوى فلسطين المحتلة. كما شهد قطاع غزة تنظيم الأنشطة والفعاليات المتنوّعة، أبرزها مهرجان "عائدون" الضخم، لتأكيد عدم التنازل عن "حق العودة" والمطالبة بالتحرك الدولي تجاه تسريع عملية إعادة إعمار القطاع.

من جانبهم، يُقارع اللاجئون الفلسطينيون في مخيّمات الشتات سنوات نكبتهم التاسعة والستين "بمفاتيح" ووثائق ملكيّة تاريخيّة قديمة يحتفظون بها من عمر لجوئهم، تمسّكاً "بحق العودة" ورفض التواطين، ويحرص اللاجئون على إحياء الذكرى السنوية "للنكبة"، تعبيراً عن "التمسّك بحقهم غير القابل للتصرف أو الزوال بحكم التقادم".

وقد أكّدت هذه الفعاليات بأنّ حق العودة يترسّخ فلسطينياً يوماً تلو يوم، وأنّ ذكرى القرى والبلدات التي هدمها الاحتلال عصيّة على أن تمحى من الذاكرة الفلسطينية، وأنّ الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده، موحدٌ حول قضيتّه وحقوقه، رغم اختلاف معاناته باختلاف أماكن الانتشار التي يُقيم فيها، وأنّه في كافّة أماكن تواجده سيبقى الضمانة الأساسيّة لاستمرار التمسّك بالأهداف والحقوق الفلسطينية بالعودة والتحرير، رغم المذابح والاعتقالات وكل أشكال الاضطهاد والحصار والمؤامرات وغيرها من مظاهر

المعانة المتواصلة. كل ذلك عمق تمسك الفلسطينيين بهويّتهم وحقوقهم وأهدافهم والإصرار على التحرير ورفض أي بديل عن أرض فلسطين.

في مناسبات ذكرى النكبة وإضراب الاسرى قام الرئيس الأمريكي بزيارته التاريخية للمنطقة، حيث عقد قمة مع قادة جري جمعهم لتأكيد تغيير بوصلة العداء من العدو الصهيوني إلى العداء للجمهورية الإسلامية، مع تراجع واضح عن الاهتمام بالقضية الفلسطينية التي غابت عن مقررات القمة في الرياض، ولم تحضر إلا في إطار تصنيف حركة حماس بالإرهاب.

وليست مصادفة أن تبدأ أول جولة خارجية لترامب بالسعودية، فهي كانت تاريخياً النواة الصلبة للنفوذ الاقتصادي الأمريكي وحجر الزاوية لاستقرار سياسات الطاقة العالمية طبقاً للمصالح الاقتصادية الغربية والأمريكية، ولما تمثله المملكة كحليف إستراتيجي للولايات المتحدة. أضف إلى ذلك ما تمثله المملكة من نفوذ إقتصادي وعقائدي لمجمل دول الإقليم، وهو ما يُتيح للمملكة لعب دور فاعل في الكثير من الملفات الإقليمية الساخنة وخاصة ملف الصراع العربي الإسرائيلي الذي يمثل عقبة أمام توافق المصالح الإسرائيلية العربية المتنامية ضمن تحالف المصالح الأمريكي مع الطرفين، على اعتبار أن الدعائم الإستراتيجية في النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط استندت لعقود على ركيزتين هما أمن إسرائيل كقاعدة عسكرية متقدمة للولايات المتحدة، والثانية هي أمن إمدادات الطاقة في منطقة الخليج والتي حرصت الولايات المتحدة لعقود على ضمانها وتحييدها بعيداً عن أزمات وصراعات المنطقة حتى لا يتكرر مشهد أزمة الطاقة التي حصلت عام ١٩٧٣. فالصفقة التي يروج لها ترامب هي بالأساس تدعيم النفوذ الأمريكي في المنطقة ووقف تسلل الروس إلى منطقة حيوية جداً للنفوذ الأمريكي عبر دمج كلا الإستراتيجيتين، أمن إسرائيل والحفاظ على أمن إمدادات الطاقة ضمن تحالف عربي إسرائيلي مُمول عربياً وبرعاية أمريكية. لكن القضية الفلسطينية تقف عائناً فعلياً أمام هذا التحالف، لذلك إن ترامب ومن قبله إدارات سابقة أصبحت ترى منذ زمن أنه أن الأوان لإيجاد تسوية لهذه القضية، فإدارة جورج بوش الابن أدركت ضرورة إيجاد حل لكنها اصطدمت بموقف إسرائيلي رافض رغم أن العرب تبرّعوا في حينه بمبادرة عربية سخية رفضها شارون، وهو ما دفع إدارة بوش الابن إلى استبدال سياسة حل الصراع بإدارته عبر أجزاء جديدة من مسلسل مسيرة التسوية النصف عادلة عُرِفَت في حينه بخارطة الطريق. واليوم وبعد قرابة العقد ونصف على طرح مبادرة السلام العربية، يبدو الطرف العربي والفلسطيني أكثر ليونة مما سبق في تقبل أي تسوية وإن كانت مُجحفة بحق الفلسطينيين.

وبالتالي، فالكرة أصبحت في الملعب الإسرائيلي من جديد، والذي لا يبدو رغباً في إقرار أي تسوية، ويصرّ على سياسة إدارة الصراع لفرض واقعه على الأرض، وهنا يكمن الإختبار الفعلي لترامب في قدرته على تليين موقف الحكومة اليمينية في إسرائيل نحو إقرار تسوية تاريخية للصراع العربي الإسرائيلي ضمن حوافز سياسية وإقتصادية من الطرف العربي والأمريكي. لكن ترامب الذي نجح بهالته في إبرام عقود طويلة الأمد من خلال صفقات السلاح التي أبرمها في المملكة العربية السعودية، والتي تفوق في مجموعها نصف ترليون دولار، يدرك جيداً أن تلك الهالة غير فاعلة في إسرائيل، وهنا قد لا يختلف مصير محاولته عن مصير محاولات أسلافه، وورد في هذه الحالة أن تتحوّل صفقة القرن إلى جزء جديد آخر من مسلسل التسوية عنوانها (خارطة الطريق نحو صفقة القرن)، خاصة وأن صفقة القرن الإقتصادية والحقيقية قد أبرمت فعلياً في الرياض بمئات المليارات. أمّا صفقة القرن السياسية المجهولة المعالم حتى اليوم، فيبدو أنها كسابقاتها ستشهد لقاءات ثنائية وعودة لطاولة المفاوضات مع ثبات الموقف الإسرائيلي ورفضه للحقوق الفلسطينية.

إدارة ترامب تعتقد بأن إمكانية تحقيق تقدّم في المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية تبدو مضمونة، وذلك في ضوء عدم قيام الفلسطينيين بطرح شروط مسبقة لمحاورة إسرائيل. وسيكون من غير الحكمة نقل السفارة إلى القدس الآن. وفي محاولة لتهدئة المخاوف الإسرائيلية بهذا الخصوص، أبلغ مسؤولون أميركيون نظرائهم الإسرائيليين، في الأيام الأخيرة، بأن ترامب سيبقى ملتزماً بنقل السفارة حتى إن وقع في نهاية الشهر على أمر تجميد تطبيق القانون الخاص.

وقال الإسرائيليون إنهم سمعوا من الأميركيين بأن ترامب يُصرّ على نقل السفارة قبل انتهاء ولايته، وطلبوا من الإسرائيليين التحلي بالصبر.

وحاول السفير الأميركي الجديد، ديفيد فريدمان، تبديد مخاوف إسرائيل وتهدة هواجس نتنياهو، وحكومته اليمينية، من خلال التأكيد على أن ترامب لن يطلب من إسرائيل تجميد الاستيطان، وأن إسرائيل لن تضطر إلى تقديم أية تنازلات في القريب، فضلاً عن أن ترامب لا يحمل معه خطة سياسية محددة أو خارطة طريق.

بموازاة الهواجس التي تتمكّ نتتها هو من إصرار ترامب على إنجاز "صفقة" تسويّة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، عرضت التقارير الإعلامية الإسرائيلية لأبرز خمسة مطالب توقّعت أن تكون محور البحث بين نتتها هو وترامب، هي، أولاً: إبقاء الضغوط على إيران.

ثانياً ما يتعلّق بالساحة السورية، وهو ينقسم إلى جزأين: الأوّل هو الاعتراف الأميركي ب "السيادة الإسرائيلية على هضبة الجولان"، والثاني تأكيد ضرورة أخذ المصالح الأمنيّة لإسرائيل بالاعتبار في أيّة صفقة محتملة يجري التوصل إليها مع روسيا بشأن سوريا. وبشكل خاص، تحرص إسرائيل على تأكيد عدم بقاء أي وجود عسكري لحزب الله أو إيران في سوريا في نهاية الحرب.

ثالثاً، ستطلب إسرائيل من ترامب العمل على الإيفاء بوعد الإنتخابي بنقل السفارة الأميركية في إسرائيل إلى القدس.

رابعاً، تعزيز الاستيطان وحماية مصالح إسرائيل في المفاوضات مع الفلسطينيين، حيث ستسعى إسرائيل إلى إقناع ترامب بصعوبة التوصل إلى إتفاق على أساس المطالب الفلسطينية المتعلقة بالحدود وحق العودة والقدس.

خامساً، ستطلب إسرائيل من ترامب ضمان الحفاظ على التفوق العسكري النوعي في المنطقة.

واللافت في الأمر، أنّ السياسة الأميركيّة في الوقت الراهن تجاه الفلسطينيين تعتمد على نظريّة أنّ حلّ القضية الفلسطينية سيعزّز المصالح الأميركيّة بالمنطقة، وبقاء القضية دون حلّ ودون إقامة الدولة الفلسطينية، يهدّد المصالح الأميركيّة، وهذه القناعة ستدفع أمريكا للضغط باتجاه إقامة دولة فلسطينية.

زيارة ترامب لفلسطين المحتلة

بدأ الرئيس ترامب زيارته بقاء قادة العدو وزيارة حائط البراق في القدس، ونصب تخليد المذبحة (هوليكوست). وقال الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، خلال اللقاء الصحافي المشترك مع رئيس حكومة

الإحتلال، بنيامين نتنياهو: "نحن نريد السلام ونريد أن نستغلَّ الفرص، فهناك أمور يمكن أن تحدث لم تكن حدثت من قبل".

وأضاف: "لقد تقاسمتُ مع نتنياهو قلقنا المشترك من تسييم الدولة الاسلامية، داعش، وإيران والتطرف الإسلامي الذي يتفشى في العالم، فأنا مسرورٌ لوجود تعاون مشترك لمحاربة الإرهاب، ومواجهة إيديولوجية الكراهية، نحن على استعداد للعمل معاً لمستوى جديد يأتي بالأمن لأمريكا ولكل العالم، وإحلال سلام حقيقي بين إسرائيل والفلسطينيين".

وزعم أن "نتنياهو مستعدٌ لذلك وهو يعمل بشكل صعب لتحقيق السلام"، و"هذا ليس سهلاً ولدي إحساس بأننا سنصل للسلام، وسيكون لنا نقاشات مثمرة جداً أيضاً مع زعماء الدول الأخرى".

وحول الملف الإيراني قال ترامب: "إيران كانت في طريقها للانهييار، والاتفاق النووي معها منحها حبل النجاة، ولكن إيران أبرمت صفقة رائعة مع الولايات المتحدة، صفقة لا يصدق وجودها ولكن لا يهيم إلى أين تتجه الأمور، فأنا أرى مؤشرات لإيران في الشرق الأوسط، ويمكن رؤية إيران إما عبر جنودها أو بأموالها أو عبر بنادقها، فالإتفاق النووي فظيع".

وكان ترامب قال خلال كلمة ألقاها في مطار بن غوريون: "نحن نحب إسرائيل ونحترمها وأتوقع العمل مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، رائع أن أكون في إسرائيل، علينا العمل معاً لكي يعيش أطفالنا في أمن وبدون إرهاب، ففي الأيام الماضية وجدت إشارات للأمل في الشرق الأوسط، فيمكننا الوصول للسلام والأمن فقط عبر التعاون، وأمامنا فرصة عظيمة لتحقيق الأمن والسلام في المنطقة كلها".

وخلال تعريف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على وزراء حكومته، قال وزير التعليم الإسرائيلي نفتالي بينت لترامب: "مرحباً بك يا سيدي الرئيس، اليوم هو يوم ميلاد ٥٠ عاماً على توحيد القدس فكن أنت أول رئيس أمريكي يعترف بالقدس الموحدة لـ "إسرائيل".

أمّا في المؤتمر المشترك مع الرئيس عباس في بيت لحم، فقد أكدّ عباس أنه على استعداد لمواصلة العمل مع أمريكا للتوصل إلى تسوية بين الفلسطينيين وبين الإسرائيليين. وأشاد بالقمّة العربيّة الإسلاميّة الأمريكيّة وما تمخّض عنها، مُشدّداً على الإلتزام بمحاربة الإرهاب.

وأكدّ على الموقف الفلسطينيّ باعتماد حلّ الدولتين في حدود عام ١٩٦٧، دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية إلى جانب دولة إسرائيل، وحلّ قضايا الوضع النهائي كافة، على أساس قرارات الشرعيّة الدوليّة، والاتفاقات الثنائيّة بين الجانبين الفلسطينيّ والإسرائيليّ، مؤكّداً بأنّ: "نيل شعبنا لحرّيته واستقلاله هو مفتاح السلام والإستقرار في منطقتنا والعالم".

وقال عباس أنّ مشكلة الفلسطينيين هي مع الإحتلال والإستيطان، وعدم اعتراف إسرائيل بدولة فلسطين، مُشدّداً على أنّ الصراع ليس بين الأديان، وأنّ احترام الرسالات السماوية والرّسل جزءٌ أصيل من المعتقدات الفلسطينيّة.

وتحدّث عن معاناة الأسرى المضربين عن الطعام في السجون الإسرائيليّة، مؤكّداً أنّ مطالبهم إنسانيّة وعادلة وعلى إسرائيل الإستجابة لهذه المطالب.

واعتبر أنّ "تحقيق السلام يفتح الباب للنهوض بإقتصادنا وبناء دولتنا على أساس سيادة القانون في ظلّ روح التعايش و السلام و بناء الجسور بدلا من الأسوار داخل أراضينا"، متمنياً أن يسجّل التاريخ أنّ الرئيس ترامب هو من حقّق السلام في المنطقة.

من جانبه أكدّ الرئيس الأمريكيّ دونالد ترامب التزامه بتحقيق إتفاق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وقال أنّه يأمل حقاً في أنّ أمريكا ستتمكّن من مساعدة إسرائيل والفلسطينيين على إحلال السلام في المنطقة.

وأكدّ ثقته العميقة بأنّه "إذا تمكّن الفلسطينيون وإسرائيل من تحقيق السلام فإنّ ذلك سيطلق عمليّة سلام في كل أنحاء منطقة الشرق الأوسط"، مضيفاً أنّ "ذلك سيكون إنجازاً رائعاً". مؤكّداً بأنّ نتتيها هو وعباس تعهدا لي بالعمل من أجل تحقيق السلام".

ولم يتطرق ترامب لتفاصيل تحقيق السلام من إقامة للدولة الفلسطينية أو حتى لخيار حلّ الدولتين، ولا إلى حق تقرير المصير للفلسطينيين.

وقال ترامب: "لن نقف لحظة إضافية أمام عمليات ذبح الأبرياء، نريد أن نعمل بنوايا صادقة لتحقيق السلام، وأتطلع إلى العمل مع الرئيس عباس لدعم الاقتصاد الفلسطيني، وسنساعد الفلسطينيين والإسرائيليين لتحقيق السلام، وأخبرت قادة العرب والمسلمين بأننا سنعمل معاً لمحاربة الإرهاب".

إضراب الكرامة

أعلنت اللجنة الوطنية لإسناد إضراب الحرية والكرامة، والمنبثقة عن هيئة شؤون الأسرى والمحررين ونادي الأسير الفلسطيني، عن خطوات تصعيدية في فعاليات الإضراب، سواء الأسرى أو حملات التضامن معهم، وأنه يُستثنى من هذا القرار الأسرى المرضى، والأسيرات، والأسرى الأشبال.

ونقل العدو قرابة ١٢٠ معتقلاً من سجن "نفحة"، إلى سجن "شطة" للجنايين، بغرض حصار الإضراب ومحاولة كسره، وسجن "شطة" مخصّص للمعتقلين على خلفيات جنائية وهو الأكثر تحصيناً، ولا يوجد فيه أي معتقلين فلسطينيين على خلفية أمنية، وهو من المعتقلات الإسرائيلية غير المؤهلة للأسرى الأمنيين.

في حين أفادت المصادر بقيام إدارة سجون الإحتلال بنقل 47 أسيراً من المضربين عن الطعام في سجن عوفر غرب رام الله وسط الضفة الغربية، إلى مستشفيات ميدانية أُقيمت في سجن نيتسان وهداريم.

وأكدت لجنة الأسرى للقوى الوطنية والإسلامية والمؤسسات في قطاع غزة، على أنّ الأسرى المضربين عن الطعام يتعرّضون لـ "أبشع الانتهاكات والجرائم الضغوطات والمعلومات من قبل إدارة مصلحة السجون بهدف كسر إضرابهم، والنيل من إرادة الحركة الأسيرة". واستهجت "الدور الباهت" للجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات الدولية والإنسانية إزاء ما يتعرّض له الأسرى الفلسطينيون في سجون الإحتلال الإسرائيلي "دون حراك جدّي لإنقاذ حقوق الإنسان".

وأفيد أنّ الأجهزة الأمنية في السلطة الفلسطينية تُجري اتصالات مع سلطات الإحتلال بشأن مطالب الأسرى المضربين عن الطعام، كانت بدأت فعلياً قبل أيام من الإضراب، إلا أنها برهنت عدم جدواها. وأنّ رئيس جهاز المخابرات الفلسطيني ماجد فرج، ورئيس جهاز الأمن الوقائي زياد هب الريح، "يقومان بهذه الإتصالات بإيعاز من الرئيس محمود عباس، الذي يريد أن ينهي هذا الملف".

في هذا الوقت يقوم حسين الشيخ رئيس الهيئة العامة للشؤون المدنية، المكلف من عباس بمتابعة أوضاع الأسرى المضربين عن الطعام، و"يوصل جهوده ومسايعه مع مختلف الأطراف، لتحقيق مطالب الأسرى الإنسانية والمشروعة".

وبحسب مصدر مطلع، يقوم فرج وهب الريح، بمباحثات مع المخابرات الإسرائيلية، بينما يقوم الشيخ بمباحثات مع منسّق أعمال حكومة الإحتلال الإسرائيليّة وضابط الإدارة المدنية يوآف بولي مردخاي، لكنّ جميع المحادثات تصل إلى طريق مسدود، بعد تأكيدات الجانب الإسرائيلي ممثلاً بوزير الأمن الداخلي جلعاد أردان، أنّه لن يفاوض مروان البرغوثي، وردّ الأخير من نزاته ببرود: "أنا الذي لن أفاوضكم إلاّ حين أريد ذلك... رغم محاولاتكم اليومية لفتح أيّ حديثٍ معي".

ويصرّ الإحتلال على شرطين، عدم التفاوض حول مطالب الأسرى إلاّ بعد إنهائهم الإضراب المفتوح عن الطعام، وتحييد البرغوثي عن أيّ مفاوضات وعدم الحديث معه.

وكان موقع "والا" الإسرائيلي، قد نقل عن مصادر فلسطينية، أنّ لقاءً أمنياً بين عدد من قادة الأجهزة الأمنية الفلسطينية وبين جهاز الشاباك الإسرائيلي، قد جرى مؤخراً في محاولة للتوصل إلى تفاهات بشأن الإضراب، لكنّ اللقاء لم يتمخض عن أيّ نتائج. وقال الموقع، إنّ قادة الأجهزة الفلسطينية الذين شاركوا في اللقاء، ومن بينهم فرج وهب الريح، نبّهوا الطّرف الإسرائيلي إلى وجوب التوصل إلى اتفاق مع الأسرى، والإستجابة لمطالبهم.

كما أوردت صحيفة "معاريف"، أنّ "هناك خيبة أمل لدى وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي ومصّلحة السجون، جرّاء استمرار الإضراب وعدم كسره حتى الآن".

ويبدو أنّ "الجزء المهم من هذه المفاوضات، هو رغبة السلطة والأجهزة الأمنية، بأن تجلب أي حلّ عن طريقها، وليس عن طريق قيادات الإضراب"، مشيراً إلى أنّها "عجزت عن الوصول لأي شيء لأنّها لم تضغط بأي شيء حقيقي على الإحتلال".

ووفق المصدر، فإنّ الأجهزة الأمنيّة في السلطة الفلسطينية، "تحاول أن تشيع أنّ موافقة سلطات الاحتلال، على الزيارة الثانية للصليب الأحمر الدولي للأسرى، هو نتيجة مفاوضاته".

ووسط تزايد التحوّلات الشعبيّة، أُفيد أنّ بعض القيادات في حركة فتح، أوعزت للأقاليم بالتحركّ والتصعيد، بعد أن بات شكل الحركة محرّجاً أمام أنصارها، لا سيّما أنّ الإضراب يقوده أسرى فتح بالدرجة الأولى، وأُفيد أنّ أعضاء من مركزيّة فتح، أعطوا لجنة إسناد الأسرى، الحرّيّة المطلقة للقيام بفعاليات وقيادة الشارع، بعد حالة عدم التفاعل الجماهيري.

الإحصاء المركزي: الشعب الفلسطيني تضاعف تسع مرات منذ عام النكبة 1948

نشر جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني استعراضاً لأوضاع الشعب الفلسطيني عشية الذكرى التاسعة والستين لنكبة فلسطين الذي يصادف الخامس عشر من مايو/ أيار عام 1948، وذلك من خلال الأرقام والحقائق والمعطيات التاريخيّة والحاليّة من النواحي الجغرافيّة والديمغرافيّة والإقتصاديّة. وأشارت البيانات الموثّقة إلى أنّ القوات الإسرائيليّة سيطرت خلال النكبة على 774 قرية ومدينة، ودمّرت 531 قرية ومدينة، كما اقترفت أكثر من 70 مذبحه ومجزرة أدّت إلى استشهاد ما يزيد عن 15 ألف فلسطيني.

وقدّر عدد الفلسطينيين في العالم أواخر عام 2016 بنحو 12.7 مليون نسمة، وهذا يعني أنّ عددهم تضاعف 9.1 مرّة منذ نكبة 1948. وفيما يتعلّق بعدد الفلسطينيين المقيمين حالياً في فلسطين التاريخيّة ما بين النهر والبحر، فإنّ البيانات تُشير إلى أنّ عددهم بلغ في أواخر عام 2016 حوالي 6.41 مليون نسمة، ومن المُتوقّع أن يبلغ عددهم نحو 7.12 مليون نسمة وذلك بحلول نهاية عام 2020 مع استمرار معدّلات النموّ الحاليّة، ويشكّل الفلسطينيون في فلسطين التاريخيّة حوالي نصف سكان البلاد (48%).

وتُظهر المعطيات الإحصائية أنّ نسبة اللاجئين الفلسطينيين في فلسطين تشكّل ما نسبته 42 في المئة من مجمل السكان الفلسطينيين المقيمين في فلسطين نهاية العام 2016، كما بلغ عدد اللاجئين المسجّلين لدى وكالة الغوث في الأول من يناير للعام 2015، حوالي 5.59 مليون لاجئ فلسطيني.

ويعيش حوالي 29 في المئة من اللاجئين الفلسطينيين في 58 مخيماً، تتوزّع بواقع 10 مخيمات في الأردن، و9 مخيمات في سوريا، و12 مخيماً في لبنان، و19 مخيماً في الضفة الغربية، و8 مخيمات في قطاع غزة.

في حين بيّن التقرير بأنّ إسرائيل تسيطر حالياً على 85% من أرض فلسطين التاريخية، وعلى معظم مياهها، وأنها ماضية في ابتلاع ما تبقى منها.

وجاء في التقرير: "يستغل الإحتلال الإسرائيلي أكثر من 85% من مساحة فلسطين التاريخية البالغة نحو 27 ألف كيلومتر مربع، ولم يتبقّ للفلسطينيين سوى نحو 15 في المئة فقط". وأوضح أنّ "الإحتلال أقام منطقة عازلة على طول الشريط الحدودي لقطاع غزة بعرض يزيد عن 1500 متر على طول الحدود الشرقية للقطاع، وبهذا يسيطر على نحو 24% من مساحة القطاع البالغة 365 كيلومتراً مربعاً... كما يسيطر على أكثر من 90% من مساحة غور الأردن الذي يشكل ما نسبته 29% من إجمالي مساحة الضفة".

وقدّر عدد سكان مدينة القدس المحتلة بنحو 432 ألف نسمة نهاية عام 2016، وبلغ عدد المواقع الإستيطانية والقواعد العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية 413 موقع نهاية عام 2015، منها 150 مستوطنة و119 بؤرة استيطانية.

ووفق ذات المعطيات، فإنّ عدد المستوطنين في الضفة بلغ 617291 مستوطناً نهاية عام 2015، حوالي 292555 مستوطناً يسكنون في محافظة القدس بنسبة 47%.

وفي حين تشكّل نسبة المستوطنين إلى الفلسطينيين بالضفة حوالي 21 مستوطناً مقابل كل مئة فلسطيني، فقد بلغت حوالي 69 مستوطناً مقابل كل مئة فلسطيني في القدس.

الإنتخابات المحلية في الضفة الغربية

توجّه نحو 700 ألف ناخب وناخبة، إلى مراكز الاقتراع، في ١٣-٥-٢٠١٧ لانتخاب ممثليهم في 145 هيئة ومجلس محلي في الضفة الغربية. وقال المدير التنفيذي للجنة الإنتخابات المركزية أنّ اللجنة جهّزت 461 مركز اقتراع، تضمّ 1,275 محطة إنتخابية، موزّعة على 11 محافظة في الضفة. وأضاف أنّ عدد القوائم الإنتخابية بلغ 536 قائمة، تضمّ 4,411 مرشحاً ومرشحة، يتنافسون على 1,561 مقعداً مخصّصة لها.

وأشار إلى أنّ هناك 181 هيئة محلية ترشّحت فيها قائمة واحدة فقط، وبالتالي سيعلن عن فوزها بالتركية بجميع مقاعد المجلس يوم إعلان النتائج، وبلغ عدد المرشحين في هذه القوائم 1,683، يمثلون عدد المقاعد فيها. وبين كحيل أنّ عدد المرشحات الإناث وصل إلى (1,584) مرشحة، وأنّ هناك ثماني قوائم تترأسها مرشحة أنثى، من بينها قائمتان كل مرشحيها من الإناث.

في حين لم يتمكّن نحو 315 ألف فلسطيني من مدينة القدس من المشاركة في انتخابات المجالس المحلية الفلسطينية التي تجريها السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وضواحي القدس لرفض الاحتلال تشكيل مجالس لهم.

أما التجمّعات السكانية التي تقع في ضواحي مدينة القدس وتخضع للسلطة الفلسطينية، فإنها ستتنظم انتخابات للمجالس المحلية، إذ يخوض الاقتراع 27 مجلساً من أصل 28 مجلساً محلياً في ضواحي مدينة القدس بعد امتناع مجلس جبع المحلي عن التقدّم للانتخابات المحلية.

ويعود حرمان هؤلاء المقدسيين من التصويت إلى وجود 13 تجمّعاً سكانيّاً داخل الحدود التي وضعتها بلدية الاحتلال، حيث يحملون هوية القدس، وتمنعهم من تشكيل مجالس محلية، وتفرض عليهم المشاركة في انتخابات بلدية الاحتلال التي يقاطعها أغلبهم.

وقال رئيس لجنة الانتخابات المركزية د. حنا ناصر، أنّ النسبة النهائية للإقتراع بلغت 53.4% من أصحاب حقّ الإقتراع في 145 هيئة محلية، وقد بلغ العدد الكليّ للأصوات الصحيحة 403,213 بينما كانت نسبة الأوراق البيضاء 1.3% والأوراق الباطلة 2.75%.

وبخصوص الهيئات المحلية التي جرت فيها الانتخابات وعددها 145 هيئة وعدد مقاعدها 1552 مقعد، فقد تبين ما يلي: وفقاً لتبعية القوائم الحزبية: حصلت القوائم المستقلة غير التابعة لأحزاب على 65% من عدد المقاعد، وقوائم حركة فتح على 27.6%، وقوائم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين على 2.77%، وقوائم إئتلاف بين عدة أحزاب على 2.77%، والمبادرة الوطنية الفلسطينية على 0.58%، والاتحاد الديمقراطي الفلسطيني على 0.45% والتحالف الديمقراطي على 0.32% وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني على 0.26% وحزب الشعب الفلسطيني على 0.19% من عدد المقاعد.

أما بخصوص الهيئات المحلية التي فازت فيها القوائم بالتركية وعددها 181 هيئة وعدد مقاعدها 1,683: ووفقاً لتبعية القوائم الحزبية: حصلت القوائم المستقلة غير التابعة لأحزاب على 11.6% من عدد المقاعد، وقوائم حركة فتح على 74.9%، وقوائم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين على 0.65%، وقوائم إئتلاف بين عدة أحزاب على 12.9% من عدد المقاعد.

ووفقاً للنوع الاجتماعي: شكّلت النساء الفائزات 22.4% من العدد الكلي للفائزين، بينما بلغت نسبة الرجال الفائزين 77.6%.

وأفيد أنّ النتائج الأولية للانتخابات البلدية أظهرت ضعف أداء حركة فتح على الرغم من بقاء حركتي حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية خارج السباق. وفازت فتح في الخليل، كبرى مدن الضفة، بسبعة مقاعد من أصل 15 مقعداً، في حين حصلت على 11 مقعداً من أصل 15 في نابلس بعد أن عقدت تحالفاً مع مرشحين إسلاميين، علماً أن نسبة المشاركة في الإقتراع في المدينة بلغت 21% فقط.

وفازت حركة فتح بأغلب المجالس المحلية لبلدات وقرى ضواحي القدس، وحققت القوائم الرسمية التي شكّلتها الحركة تقدماً في 17 مجلساً محلياً من أصل 27 في الهيئات الواقعة في منطقة ضواحي القدس.

أما في الهيئات المحلية التي أُجريت فيها انتخابات توافقية وفازت فيها القوائم بالتركية، فكانت الغالبية لصالح "كتلة التحرر الوطني والبناء" التابعة لفتح، إذ فازت القائمة بـ 15 مجلساً محلياً من أصل 21. أما القوائم التي اجتمع فيها أكثر من حزب وتسمى الإئتلاف ففازت بالتركية بأربع مناطق.

وجاءت نسبة الإقتراع في المدن أقل من القرى، وتجدر الإشارة إلى أنّ نسبة التصويت في المحافظات، جاءت على النحو التالي: جنين (56%)، طولكرم (56%)، طوباس (67%)، نابلس (28%)، قلقيلية (63%)، سلفيت (68%)، رام الله والبيرة (47%)، أريحا (57%)، بيت لحم (52%)، الخليل (49%).

وعلى صعيد المدن، كانت نسبة التصويت: جنين (38%)، طولكرم (40%)، طوباس (65%)، نابلس (19.8%)، قلقيلية (53.5%)، سلفيت (58%)، البيرة (28%)، رام الله (39%).

وكان من الملفت للنظر فيما يتعلق بنسب التصويت، انخفاض معدلاته على مستوى رام الله والبيرة رغم وجود عدة قوائم متنافسة في كل منهما.

سجّلت محافظة نابلس نسبة مشاركة متدنية فقد بلغت هذه النسبة 28% في عموم المحافظة، في حين أنّها لم تتجاوز 19.8% في مدينة نابلس (بلدية نابلس)، حيث تعتبر هذه النسبة الأقل بين المحافظات الأخرى.

وأشار التقرير إلى أنّ اللجنة كانت اتّخذت قراراً سلفاً، قبيل بدء عملية الإقتراع بإتاحة المجال لأبناء الطائفة السامرية بالتصويت حتى الساعة التاسعة مساءً، نظراً لإقامة الانتخابات في يوم سبت، واحتراماً لطقوسهم في هذا اليوم، موضحاً أنّ صناديق الإقتراع أغلقت في كافة المحافظات في تمام الساعة السابعة مساءً.

وطغى الطابع العشائري والشخصي على الانتخابات المحلية، في غياب المنافسة السياسية الناتجة عن استمرار الإنقسام بين حركتي "فتح" التي تدير الضفة، و"حماس" التي تدير قطاع غزة، إذ لم تشارك في الانتخابات "حماس" و"حركة الجهاد الإسلامي" و"الجهة الشعبية". وأظهرت سجّلات اللجنة المركزية للانتخابات أنّ نحو 60 في المئة من القوائم "عشائري"، فيما بلغت نسبة القوائم الحزبية 40 في المئة.

بريطانيا ترفض الاعتذار عن وعد بلفور

رفضت الحكومة البريطانية الإعتذار عن إصدار "وعد بلفور"، ووصفت الوعد بأنه "تاريخي"، وقالت إنّ المسعى الآن هو تشجيع التحرك نحو السلام. وكانت لجنة من البرلمانيين البريطانيين من الأحزاب

المختلفة، في الحكومة والمعارضة، أرسلت عريضة إلى الحكومة جاء فيها: "على المملكة المتحدة الاعتذار عن وعد بلفور ودفع جهود السلام في فلسطين".

وردت وزارة الخارجية البريطانية على العريضة بالقول: "وعد بلفور هو وعد تاريخي، ليست لدى حكومة جلالتهما النية للإعتذار عنه. نحن فخورون بدورنا في قيام دولة إسرائيل. المهمة الآن هي تشجيع التحرك نحو السلام"، وأضافت: "لقد كتب الوعد في عالم من القوى الإمبريالية المتنافسة، وفي خضم الحرب العالمية الأولى، وفي بداية غروب الإمبراطورية العثمانية، وإقامة وطن للشعب اليهودي في أرض يعتبر أن له صلات تاريخية ودينية قوية بها، كان أمراً صحيحاً وأخلاقياً، خصوصاً في ظلّ قرون من الإضطهاد، وإن تقويماً كاملاً للوعد وما تمخض عنه هو مسألة لا يمكن أن يقوم بها إلا المؤرخون".

وطالب عباس بريطانيا بالاعتذار للشعب الفلسطيني، عن إصدارها "وعد بلفور"، وقال إنّ "الظلم التاريخي الذي لحق بشعبنا وما زال يتفاقم، قد بدأ من الناحية العملية مع وعد بلفور المشؤوم". ودعا الحكومة البريطانية إلى تحمّل مسؤوليتها التاريخية والأخلاقية، بأن لا تقوم بإحياء الذكرى المئوية لهذا الوعد الباطل والاحتفال به، وإنما عليها أن تبادر بدلا من ذلك بتقديم الاعتذار للشعب الفلسطيني. وأضاف: "شعبنا ومن خلال نضاله وكفاحه ووعيه أفضل محاولات الطمس والتذويب والإلغاء التي خطط وسعى الإحتلال وأعدائه إلى تنفيذها لتصفية القضية الفلسطينية".

حكومة العدو تطالب واشنطن بإلغاء قرار مجلس الأمن ضد الاستيطان

كشفت مصادر إعلام العدو بأنّ الحكومة الإسرائيلية تقدّمت عبر وزارة الخارجية بقائمة طلبات إلى مندوبة واشنطن في هيئة الأمم المتحدة (نيكي هالي)، وقالت صحيفة "يديعوت أحرونوت"، أنّ من بين الطلبات إبطال قرار مجلس الأمن 2334 الذي أدان الاستيطان في الضفة الغربية والقدس واعتبره غير شرعي وطالب بوقف عمليات البناء الاستيطاني، كما طالبت بالحدّ من أنشطة هيئات الأمم المتحدة التي تكرّس جهود كبيرة تجاه القضية الفلسطينية، إلى جانب خفض الميزانية والقوة البشرية المخصّصة لهذه الأنشطة.

وأشارت الصحيفة إلى أنّ إسرائيل طالبت أيضاً أمريكا بالحدّ من عدد المناقشات التي يجريها مجلس الأمن والتي تتعلّق بالقضية الفلسطينية، وتُجرى مرّة واحدة شهرياً.

منذ تولّيها منصبها الجديد، تمكّنت من كسب ثقة العديد من مؤيّدَي إسرائيل وبناء سمعة باعتبارها واحدة من أشدّ المدافعين عن إسرائيل على الساحة الدولية، من خلال سلسلة من التصريحات العامّة والخطب وتوجيه اللوم للأمم المتحدة على انحيازها ضد إسرائيل.

جيروزاليم بوست: محمود عباس جاهز للتوقيع على "اتفاق سلام"... بلا إبطاء

اجتاز رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، "نقطة اللاعودة"، وأعرب عن استعداده، بصورة غير مسبوقة، للتوقيع على "اتفاق سلام" مع "إسرائيل". هذا ما نقلته صحيفة "جيروزاليم بوست" أمس، عن مصادر واسعة الاطلاع على مساعي استئناف المفاوضات، بين "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية، وأنّ عباس أوضح للرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، خلال لقائه في البيت الأبيض، أنّه جاهز للتوقيع على إتفاق برعاية الإدارة الأمريكيّة بلا إبطاء. ووفق المصادر نفسها، ينوي ترامب سحب تعهّد من رئيس حكومة الإحتلال بنيامين نتنياهو، وأن يدفعه إلى الإعراب بدوره عن الإستعداد للتوصّل إلى "اتفاق سلام".

في المقابل، تؤكّد الصحيفة أنّ نتنياهو والمقرّبين منه، يلتزمون الصمت وبيتعدون عن الإلتزام العلني بمسار التسوية والمفاوضات.

دراسة إسرائيلية: وثيقة حماس قد تُعتبر مقدمة لإبرام هدنة طويلة الأمد مع "إسرائيل"

قالت دراسة بحثيّة أصدرها معهد أبحاث الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب، أنّ إسرائيل ترى في الوثيقة السياسيّة الجديدة التي أصدرتها حركة حماس، فرصة تفسح المجال أمام الحركة لتشكّل بديلاً عن الخط السياسي الذي تسلكه حركة فتح ورئيسها عباس، وقد تعتبر تحدياً له.

وأوضحت الدراسة أنّ الفرق بين وثيقة حماس الصادرة في 2017 وميثاقها التأسيسي الذي أعلنته عام 1988، أنّ الأولى منحت البعد الوطني الفلسطيني وزناً أكبر من البعد الأيديولوجي الإسلامي.

وبيّنت الدراسة أنّه وعلى الرغم أن حماس ما زالت حركة معادية لإسرائيل ولا تعترف بها، ولا تعطيها شرعية أو تقرّ بحقّها في الوجود، فإنّه لا يمكن لإسرائيل التفاوضي عن تغييرات براغماتيّة واضحة في الوثيقة، وهذا مؤشّر قد يُعتبر فرصة مواتية لإسرائيل.

الجنرال الإسرائيلي أودي ديكل الذي أعدّ الدراسة، قال: "إسرائيل قرأت في وثيقة حماس إبتعاداً عن معاداة السامية التي اتّهمت الحركة بها خلال العقود الماضية، بدليل أنّها أعلنت أنّها لا تحارب اليهود بسبب ديانتهم، وإنّما تعادي الإحتلال الصهيوني".

وقال إنّ توقيت إصدار حماس لوثيقتها السياسيّة ليس عفويّاً، فقد جاء موعدها في أوائل أيار، حيث يحيي الفلسطينيون ذكرى النكبة، وتحفل إسرائيل بذكرى تأسيسها، وتصدر قبل شهر فقط من مرور خمسين عاماً على حرب 1967. وأضاف "حرصت حماس من خلال وثيقتها السياسيّة على أن تظهر حركة وطنيّة مسؤولة تعيش حملة تغييرات جوهرية داخل الشارع الفلسطيني والساحة العربية"، وأوضح أنّ إسرائيل قرأت في وثيقة حماس إبتعاداً عن معاداة السامية التي اتّهمت الحركة بها خلال العقود الماضية، بدليل أنّها أعلنت أنّها لا تحارب اليهود بسبب ديانتهم، وإنّما تُعادي الإحتلال الصهيوني.

وأكد ديكل، الرئيس السابق لإدارة المفاوضات مع الفلسطينيين، أنّ الوثيقة عمدت لإظهار حماس كحركة براغماتيّة وليست متطرّفة من أجل تحسين صورتها لدى الرأي العام العالمي.

وقال ديكل، الذي شغل سلسلة طويلة من الوظائف العسكرية في الجيش بمجال الاستخبارات والتعاون العسكري الدولي والتخطيط الإستراتيجي، أنّ إسرائيل يمكن لها أن تنظر لوثيقة حماس عبر منظورين: أولهما أنّ حماس ما زالت حركة مُعادية، والتعامل معها لا بدّ أن يكون من خلال الدعوة للقضاء عليها سياسياً وعسكريّاً، وثانيهما عدم قدرة إسرائيل على تجاهل ما ورد في الوثيقة من مؤشّرات براغماتيّة.

وختمت الدراسة بالقول: "وثيقة حماس قد تعتبر مقدّمة لإبرام هدنة طويلة الأمد مع إسرائيل، ويمكن لهذه الهدنة أن تكون حافزاً لاستئناف العمليّة السياسيّة مع السلطة الفلسطينية، والإستفادة من التعاون الإقليمي للتعاون الإقتصادي، وتحسين البنى التحتيّة في قطاع غزة من خلال المحافظة على الاستقرار الأمني هناك".

أبو ردينة: حكومة نتنياهو رفضت جميع مطالبنا الفلسطينية

كشف نبيل أبو ردينة، الناطق الرسمي باسم السلطة الفلسطينية، أنّ حكومة نتياهو، قامت بالرفض القطعي على كل المطالب الفلسطينية الخاصّة بتطوير الإقتصاد الفلسطيني.

وأكد أنّ من بين تلك المطالب نقل المسؤوليّات والصلاحيّات الأمنيّة والمدنيّة في مناطق (ج) للولاية الفلسطينية الكاملة، وإعادة النظر في اتّفاق باريس، وبناء مطار، معتبراً أنّ إعلان إسرائيل قراراتها حول زيادة الكهرباء والمياه للمنطقة الصناعيّة في أريحا، أو المساعدة في إقامة مناطق صناعيّة في ترقوميا والخليل، أو تمديد العمل على جسر الملك حسين (الكرامة)، خطوات تمّ الموافقة عليها مسبقاً، وأنها لا تلبي حتى الحد الأدنى من متطلّبات تطوير الإقتصاد الفلسطيني، والعمل على تطويره.

بوتين يقترح لقاء فلسطيني-إسرائيلي-روسي في موسكو

رحّب الرئيس محمود عباس بمقترح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، بشأن عقد لقاء ثلاثي بمشاركة "إسرائيل" وفلسطين في موسكو، وقال بعد محادثات مع بوتين في موسكو، إن فلسطين تقدّر عالياً جهود روسيا على صعيد مواجهة الإرهاب ومساهمتها في التسوية السلميّة في سورية، مرحّباً برغبة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بإيجاد حلّ للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي. وقال عباس، أنّه أطلع الرئيس بوتين على التطوّرات في فلسطين في ظلّ إستمرار الإحتلال بتجاوزاته بحقّ الشعب الفلسطيني والأرض الفلسطينية، وكذلك سياسة بناء المستعمرات، واستمرار اعتقال آلاف الأسرى الفلسطينيين في سجون الإحتلال.

وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد أكد خلال مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس عباس، عدم وجود بديل عن الحلّ على أساس حلّ الدولتين، وشدد على أنه لا يمكن ضمان الأمن والإستقرار في المنطقة دون حلّ القضية الفلسطينية، داعياً إلى الإبتعاد عن الخطوات أحاديّة الجانب، ومؤكّداً أنّ "روسيا وبصفتها عضواً في اللجنة الرباعيّة، إلى جانب الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، تواصل تقديم الدعم الشامل لاستئناف المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين".

الكشف عن مرتكبي جريمة اغتيال فقهاء

قال المتحدث باسم وزارة الداخلية والأمن الوطني في قطاع غزة: "إنّ الأجهزة الأمنية توصّلت لمنقذ اغتيال الشهيد مازن فقهاء ومن تعاون معه، وإنّ الأجهزة الأمنيّة عملت على مدار سبعة وأربعين يوماً بكلّ قوّة وتحدّي لكشف خيوط جريمة اغتيال الشهيد فقهاء".

وقال اللواء المتقاعد، مصباح صقر، مؤسس جهاز الأمن الوقائي وأحد أهم مؤسسي الأجهزة الأمنيّة الفلسطينية، بأنّ إلقاء أجهزة الأمن في غزة القبض على قتلة الشهيد فقهاء، إنجاز نوعي مهم يحسب لحماس.

مخطط صهيوني لبناء 28 ألف وحدة استيطانية في القدس

كشفت صحيفة "يديعوت أحرونوت" عن خطط "إسرائيلية" لبناء 28 ألف وحدة استيطانية جديدة في مدينة القدس المحتلة خلال العقد القادم، وقالت الصحيفة: "إنّ هذا الاتفاق يشتمل على بناء 15 ألف وحدة سكنية في أراضي الضفّة الغربيّة".

وصاغت وزارة الإسكان وبلدية القدس التابعتان للإحتلال إتفاقاً يُعدّ الأكبر من نوعه لبناء أكثر من 28 ألف وحدة سكنيّة في القدس خلال العقد القادم، ومن المقرر أن يكون رئيس حكومة الإحتلال نتياهو قد عرض الإتفاق أمام ترمب خلال زيارته لكيان العدو.

إعلان بابيه: حل الدولتين جثة سياسية في ثلاجة الموتى

أكد المؤرخ اليهودي المعادي للصهيونية، بروفيسور إعلان بابيه، أنّ حلّ الدولتين لا يسوّي الصراع بل يكرّسه، وأنّه موجود بثلاجة الموتى في انتظار دفنه، وسيمرّته بعد عشر سنوات حلّ الدولة ثنائياً القومية.

وبابيه، الذي شارك في ندوة بعنوان "إسرائيل بين مخاطر الأبرتهايد وفرص حل الصراع" شهدتها مدينة الناصرة، دلّل على رؤيته هذه بالقول إنّ تسوية الدولتين لا تحلّ الصراع بل تكرّسه لأنه يقيم دولة لليهود على 80% من فلسطين ودولة فلسطينية على 20% منها. وشدّد على أنّ حلّ الدولتين يخلو من الحد الأدنى للعدالة وهو وليد اختلال موازين القوى، وقال إنّ لن يتمخض عنه سوى (معازل) لا دولة فلسطينية سيادية.

وتابع: "رأينا كيف تبدو ملامح هذا الحلّ بين تسيبي لفي وصائب عريقات أو بين الرئيس محمود عباس وايهود أولمرت، نعم سنسمع النشيد الوطني الفلسطيني وسترفع الراية الفلسطينية وربما يكون هناك تلفزيون فلسطيني لكن كل ذلك سيبقى تحت رحمة إسرائيل وموافقتها، والخطر هنا أنّ العالم سيعترف ويقرّ بهذا الخلل ولن يقوى الفلسطينيون لاحقاً على فتح الملفات من جديد". وتساءل هل سيقبل الشعب الفلسطيني مثل هذا الحلّ على أرض الواقع، مشدّداً على أنّ قرار التقسيم عام 1947 أفضى إلى النكبة، محذراً من أنّ حلّ الدولتين سيفضي لنكبة جديدة.

واعتبر أنّ المطلوب من الفلسطينيين وكل حلفائهم هو الحديث عن تغيير النظام لا عن السلام، لافتاً إلى أنّ هذا ليس لأجل الفلسطينيين فحسب إنّما من أجل اليهود أيضاً.

مركز ماكرو: الشبان اليهود يمينيون أكثر ومتفائلون أقل

بيّن بحث واسع النطاق أجراه مركز ماكرو للاقتصاد السياسي بالتعاون مع صندوق فريدرم أفرت، أنّ الشبان العرب في إسرائيل متفائلون أكثر من الشبان اليهود، لكن نسبة الشبان اليهود الذين يعرفون

أنفسهم بأنهم يمينيون ارتفع بشكل كبير عن أبحاث مشابهة أجريت في الماضي، كما أنهم أصبحوا أكثر تديناً.

ويُجري مركز ماكرو هذا البحث مرّة كل ست سنوات منذ العام 1998، ويتطرق إلى أبناء الشبيبة في سن 15 - 18 عاماً والشبان في سن 21 - 24 عاماً.

وحسب البحث، فإنّ 67% من الشبان اليهود في كيان العدو يعرفون أنفسهم بأنهم يمينيون، بينما 16% فقط يعرفون أنفسهم يساريون. وفيما عرّف قرابة نصف الشبان أنفسهم كعلمانيين و9% كحريديم، في البحث الذي أجري عام 1998، فإنّ نسبة الذين يعرفون أنفسهم كعلمانيين وفق البحث الحالي تراجعت إلى 40% بينما ارتفعت نسبة الذين يعرفون أنفسهم كحريديم إلى 15%.

وعن التفاؤل: قال 56% من الشبان اليهود أنّهم متفائلون بتحقيق تطّعاتهم في الكيان، بينما كانت النسبة 85% عام 2010.

وقال 74% من الشبان العرب في الكيان أنّهم مقتنعون بقدرتهم على تحقيق تطّعاتهم في البلاد.

واعتبر 73.9% من الشبان اليهود أنّ المشكلة الأهم التي يتعيّن على الحكومة معالجتها هي غلاء المعيشة.

وأكد البحث الحالي زيادة التطرّف نحو اليمين بين الشبان اليهود، الذين قال 82% منهم أنّهم يفضلون الاحتياجات الأمنية في حال اصطدمت مع مبادئ الديمقراطية، كما اعتبر أغلبيّتهم أنّ الصراع الأخطر هو بين اليهود والعرب، بينما الشرخ الطائفي بين اليهود حل بالمرتبة الأخيرة.

وعبر أبناء الشبيبة والشبان اليهود عن فقدان ثقتهم بعدد من مؤسسات الدولة، ومن بينها جهاز القضاء والشرطة والكنيست والجيش، وكان الجيش حلّ بالمرتبة الأولى من ثقة الجمهور، إلا أنه طرأ تراجع على مكانته منذ العام 2010، وفي البحث الحالي 40% فقط من الشبان اليهود يعبرون عن ثقتهم المطلقة بالجيش.

الكنيست تقر بالقراءة الأولى قانون يهودية إسرائيل

مصادقة الكنيست بالقراءة التمهيديّة على قانون ما يسمّى "إسرائيل الدولة القوميّة للشعب اليهودي"، تحمل الكثير من المؤشّرات على تغيّرات لم تكن واضحة إلى هذا الحدّ، حتى عملية التصويت. فهذا القانون العنصري الإقتلاعي، يحظى بشبه إجماع صهيوني على بنوده العنصريّة التي تستهدف الشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجده. ولكن في المقابل، يحمل في طيّاته ما هو موضع خلاف عقائدي جوهرية بين التيارات الدينيّة اليهوديّة، والصهيونيّة، وليس واضحاً بعد، كيف كان من الممكن تجاوزها.

أقرّ الكنيست بالقراءة التمهيديّة، قانون ما يسمّى "إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي"، يقصد في العالم، من منطلق أنّ الصهيونية تعتبر اليهود في العالم شعباً، وليس فقط ديانة، التي اختلفتها الصهيونيّة لتبرّر وجودها.

ويحدّد القانون في بنده الأول أنّ فلسطين، وحسب تسميتهم "إسرائيل"، هي مكان تقرير المصير "للشعب اليهودي" وحده، ما يعني أولاً أنّ لا حق للشعب الفلسطيني في وطنه، وهذا يسدّ باب المفاوضات لإقامة الدولة الفلسطينية، وبالتأكيد فإنه يسدّ الباب بشكل أقوى أمام عودة اللاجئين، ويجعل فلسطيني 48 مجرد رعايا في وطنهم، لا حقوق قوميّة لهم.

والقانون الذي يأخذ صفة "قانون دستوري"، يتضمّن بنوداً من المفترض أنّها تثير خلافات يهودية-يهودية، ويثير تحفظات كثيرة لدى أوساط أبناء الديانة اليهوديّة في العالم، بما يشمل منظمات وجمعيات ناشطة في اللوبي الصهيوني في أوطانها، ولها أهميّتها بالنسبة لإسرائيل. وأوّل هذه الخلافات وأشدها، نجدها لدى التيار الديني المتزمت "الحريديم"، المناهض للصهيونية، ولكن قسمهم الأكبر في إسرائيل يعترفون بإسرائيل ككيان سياسي عابر، ويشاركون في الحكم، لأنّهم يؤمنون بأنّ "مملكة إسرائيل سيقمها المسيح" حينما يأتي لأول مرة إلى العالم، ما يعني أنّ تحديد تعريف إسرائيل بهذا الشكل ليهود العالم، يسحب البساط من تحت عقيدتهم، وعلى الرغم من دعم كتلتي "الحريديم" للقانون، رغم اعتراضهم عليه حسب بيانات سابقة، فإنّ طوائف من ذات التيار، لا تتمثل في الكنيست، هاجمت القانون، باعتباره قانوناً صهيونياً قومياً، لا يخصّ الدين اليهودي.

و"الحريديم" ينتقدون كون القانون لا يمنح مكانة كاملة وحاسمة للشريعة اليهودية كمرجعية أولى للقوانين، بينما العلمانيون يتخوفون من مجرد ذكر الشريعة، وتثبيت القوانين الدينية القائمة التي تتعلق بالحياة العامة، وجعلها قوانين دستورية من الصعب نقضها. وليس واضحاً ما هي الصفة التي أبرمت مع كتلتى الحريديم اللتين ستواجهان انتقادات حادة في جمهورهم، الذي يشكل 16 % من اليهود الإسرائيليين، ولكن الحكومة أعلنت أنها ستعرض بعد شهرين قانوناً موازياً لذات القانون. وقد حظي القانون بتأييد كل كتل الائتلاف، مقابل معارضة كل كتل المعارضة.

القدس: تضاعف عدد المستوطنين في القدس مرتين تقريباً

أوضحت معطيات رسمية في إسرائيل أنّ عدد اليهود الذين أصبحوا يعيشون في القدس تضاعف مرتين تقريباً منذ أن تمّ احتلال الجزء الشرقي منها سنة 1967، حيث ارتفع من 197,700 إلى 542,000 يهودي، ينتشرون في جميع أرجاء المدينة المقدسة، بشرقها وغربها. ووفقاً لمعطيات معهد أبحاث القدس الإسرائيلي، فإنّ عدد سكان القدس بشرقها وغربها معا يصل حالياً إلى 865 ألفاً و700 نسمة، ما يشكلّ ضعفي التعداد السكاني في ثاني أكبر مدينة (تل أبيب يافا).

ويعيش غالبية اليهود في القدس الغربية، لكنهم أقاموا 14 حياً إستيطانياً في القدس الشرقية، كل واحد منها يضاها قرية كبيرة أو مدينة صغيرة. كما أنّ هناك مجموعات متفرقة تسكن في قلب الأحياء العربية وتسعى لتهودها، خصوصاً في البلدة القديمة.

وهناك عدّة جمعيات تجمع التبرّعات بمئات ملايين الدولارات حتى تعزّز الإستيطان اليهودي فيها، يشكل العرب منهم 323 ألفاً و700 نسمة، أي ما يعادل 37 في المائة من سكان المدينة بشقيها معا، ونحو ثلثي عدد السكان في الشق الشرقي منها، الذي احتل سنة 1967.

وتشير المعطيات إلى أنّه، وُلد في القدس خلال عام 2015 نحو 24 ألف مولود جديد، يشكّلون 13 في المائة من المواليد في إسرائيل. ويبلغ عدد الأولاد للعائلة في القدس بالمعدل 9.3 في مقابل 1.3 في إسرائيل فقط و2.2 في تل أبيب يافا. وازداد معدل الخصوبة في القدس خلال السنوات الأخيرة لدى الوسط

اليهودي، لكنه انخفض لدى الوسط العربي، حيث كان عدد الأولاد للعائلة 3.4 عام 2015، مقابل 2.3 فقط في الوسط العربي. ووصل في عام 2015 إلى القدس 3138 مهاجراً جديداً، وهو الرقم الأكبر منذ سنوات الألفين.

النرويج: أكبر نقابة عمالية تُقرر مقاطعة "إسرائيل" اقتصادياً وسياسياً وأكاديمياً

وافقت كبرى النقابات العمالية في النرويج على مقاطعة إسرائيل بشكل كامل من أجل تحقيق حقوق الفلسطينيين في إطار القانون الدولي، في خطوة تتبع قيام عدّة نقابات كبرى عبر العالم بنفس الإجراء.

ولفت موقع صحيفة (بديعوت أحرونوت)، إلى أنّ القرار يتحدّث عن مقاطعةٍ شاملةٍ إقتصاديةٍ وسياسيةٍ وأكاديميةٍ، كما أنّ القرار يتطرق إلى حلّ الدولة الواحدة مع تطبيق حقّ عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي شردوا منها في النكبة عام 1948، ولا يتناول البتّة حلّ الدولتين لشعبين كما أكّدت الصحيفة، بالإضافة إلى ذلك، فإنّ القرار يُطالب إسرائيل بإطلاق سراح الأسرى السياسيين الفلسطينيين من سجون الاحتلال.

وحيتّ اللجنة الوطنية الفلسطينية للمقاطعة قرار كونفدرالية العمال النرويجية بمقاطعة إسرائيل التي تشمل المجالات الإقتصادية والثقافية والأكاديمية.

من ناحيته، استنكر "رافي شوتس" سفير العدو في النرويج، القرار وقال إنّ المطالبة بالمقاطعة تُساهم بشكلٍ سلبيٍّ، وتزيد من حالة عدم الثقة والتوتر، وتبعد عن السلام. وأضاف السفير قائلاً إنّ القرار غير الأخلاقيّ يُعبّر عن مواقف أساسية من التفرقة، والآراء والأفكار المُسبقة، والتعامل بازدواجية المعايير ضدّ إسرائيل، وشدّد السفير على أنّ القرار النرويجيّ يُطالب بهدم جدار العزل العنصريّ، وهو الجدار، بحسب قوله، الذي أنقذ حياة المئات من الإسرائيليين من الموت بسبب الإرهاب الفلسطينيّ، على حدّ تعبيره.

وكانت عدّة نقابات كبرى في جنوب إفريقيا والبرازيل وكندا وأيرلندا قد استجابت لدعوة اللجنة الفلسطينية بمقاطعة إسرائيل، باعتبارها وسيلة للضغط من أجل استرجاع الفلسطينيين لحقوقهم.

ومن جانب آخر خضع العدو وعدل قانون حظر دخول نشطاء المقاطعة، حيث كشف تقرير صحفي أنّ إسرائيل أدخلت بعض التعديلات على قانون حظر دخول نشطاء حركة المقاطعة العالمية (بي دي أس) إلى الكيان، ومن بين التعديلات المقترحة التمييز بين نشطاء المقاطعة القادمين من أوروبا، وأولئك العاملين في قارتي أفريقيا وآسيا، وحصر تركيز تطبيق القانون في رؤساء حركة المقاطعة ومن يتسببون بأضرار كبيرة لإسرائيل فقط. وإنّ هذه التعديلات أدخلت على القانون -الذي أُقرّ قبل شهرين- بعد أن أثار انتقادات على مستوى الرأي العام العالمي، لأنّه يدعو لمنع نشطاء المقاطعة من دخول إسرائيل.

قطاع غزة: الحصار يرفع الفقر لأكثر من 80%

قال رئيس اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، النائب جمال الخضري، أنّ تدهور الأوضاع الإقتصادية في قطاع غزة تسبّب برفع معدل الفقر إلى أكثر من 80%، وتسبّب بوجود أكثر من ربع مليون عاطل عن العمل، مشيراً إلى أنّ تدهور أوضاع القطاع ناتج عن الحصار الإسرائيلي وإغلاق المعابر وتقييد الاستيراد والتصدير، إضافة لأزمة الكهرباء المتصاعدة.

وأضاف بأنّ الحصار لأكثر من عشر سنوات أضعف إمكانيّة تحقيق إقتصاد غزة أي نمو، بل إنّ الإقتصاد يعاني من تراجع حادّ في ظلّ منع دخول المواد الخام اللازمة لتشغيل الصناعات المحلية، وهو عامل مهم في هذا التراجع.

وبيّن أنّ تراجع مستويات الدخل ومعدل دخل الفرد اليومي لقرابة دولارين في اليوم هو عامل مهم، إلى جانب ثلاث حروب شنتها إسرائيل على غزة وآثارها التدميريّة على المنازل والمنشآت الإقتصادية والبنى التحتيّة المستمرّة حتى الآن.

وأكد أنّ الوضع سيزداد سوءاً في حال لم يحصل تدخّل دولي عاجل ينهي حالة الحصار عن طريق ضغط على الإحتلال يؤدي إلى فتح شامل لكل المعابر، وضمان حرية تنقّل الأفراد والبضائع دون قوائم ممنوعة، وكذلك فتح الممر الأمن الذي يربط غزة بالضفة الغربية، ورفع الحصار البحري.

وحذرت وزارة الصحة الفلسطينية من نقص 35% من الأدوية الأساسية والتخصصية في قطاع غزة، لا سيما 90% من أدوية السرطان، وغياب 40% من المستهلكات الطبية الهامة، بسبب استمرار الحصار الإسرائيلي القطاع.

هآرتس: ترامب سيفعل كل شيء للحفاظ على بقاء السلطة الفلسطينية

قالت صحيفة "هآرتس" أنّ الإدارة الأمريكية الحالية ستفعل كل شيء للحفاظ على بقاء السلطة الفلسطينية ومؤسساتها قوية من أجل مصلحة الأمن القومي في المنطقة، وأنه يتعين على نتنياهو أن يكون خائفاً ممّا قد يفعله ترامب حال رفض الأول التعاون معه في محاولته للتوصل إلى إتفاق سلام تاريخي، وأشارت إلى أنّ العلاقة بين الإدارة الأمريكية الجديدة والقيادة الفلسطينية في رام الله، بُنيت على قاسم رئيسي مشترك هو الأمن.

ولفتت إلى زيارة رئيس جهاز المخابرات ماجد فرج إلى واشنطن وعقده لقاءات مع مسؤولين كبار في أجهزة الأمن الأمريكية، الأمر الذي دفع مدير وكالة المخابرات المركزية مايك بومبيو لزيارة رام الله. وأضافت الصحيفة أنّ الفلسطينيين تساءلوا أمام الإدارة الأمريكية حول الفراغ الذي ستتركه في حال انهارت السلطة الفلسطينية، وما يمكن أن يجري على الساحة الداخلية والخارجية وتأثير ذلك على استقرار المنطقة، مقابل تعزيز مواقف إيران وحلفائها.

وأكدت الصحيفة أنّ القيادة الفلسطينية تحاول إيجاد وضع جديد يتمّ فيه التوصل إلى إتفاق سياسي لا يعتمد على بادرة حسن نية، والتضامن معها بقدر ما أن تكون شريكة استراتيجية بدونها لا يمكن للأمن القومي في المنطقة أن يستقر.

بينيت: على نتنياهو التراجع عن خطاب "بار إيلان" الذي أعلن فيه موافقته على حل الدولتين

طالب زعيم حزب المستوطنين وزير التعليم نفتالي بينيت، رئيس حكومته بنيامين نتنياهو بالتراجع عن خطاب "بار إيلان" (قبل ثماني سنوات الذي أعلن فيه موافقته على حل الدولتين) وبـ "الكفّ عن إتباع سياسة الإختباء في موقع محصّن تحت الأرض، ما يتيح للأخرين إملاء تصوّرهم لحل الصراع مع

الفلسطينيين". وأضاف أنه ينبغي على الحكومة المبادرة ووضع تصوّرها ورؤيتها للحل، "لا أن يحدّد مصيرها على يد الآخرين".

وقال بينيت أنّ الخطاب كان في عهد الرئيس السابق باراك أوباما، "ورأينا أن الخطاب والموافقة على إقامة الدولة الفلسطينية تسبّبا في فرض مقاطعات علينا وتفاقم الإرهاب وتهديد ديموغرافي خطير، والآن هو الوقت لإعلان إلغاء الخطاب".

يُذكر أنّ بينيت كان أول المسؤولين الإسرائيليين الذي أبدى غبطته من فوز ترامب في الانتخابات، وأعلن نهاية حلّ الدولتين للشعبين.

ملادينوف: الوضع في الأراضي الفلسطينية قد ينفجر في أي لحظة

أكّد السيد نيكولاي ملادينوف مبعوث الأمم المتّحدة للسلام في الشرق الأوسط أنّ حلّ الدولتين هو الحلّ الأمثل لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وفي الوقت ذاته ضمان لنجاح الجهود الدوليّة في محاربة الإرهاب.

وحذّر ملادينوف، في مداخلة له خلال جلسة "الأزمات السياسيّة وانعكاساتها على استقرار الشرق الأوسط" التي عقدت اليوم، الأحد، على هامش منتدى الدوحة السابع عشر من أنّ استمرار الوضع الراهن في الأراضي الفلسطينية لن يستمرّ وقد ينفجر في أي لحظة.

ولفت إلى أنّ "الثقة بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني تتآكل يوماً بـيومٍ بسبب دورة العنف"، كما حذّر من أنّ استمرار الاستيطان يُعيق حلّ الدولتين.. وقال: "نحن نخسر أرض حلّ الدولتين بسبب استمرار الاستيطان في الضفة الغربية".

وأشار إلى الوضع الإنساني في قطاع غزة بسبب الحصار المفروض على القطاع، قائلاً أنّ الوضع الإنساني في غزة غير مقبول ومهدّد بالانفجار، داعياً المجتمع الدولي إلى بذل جهد أكبر لمنع صراع آخر في المنطقة.

بينيت: لن تقوم دولة فلسطينية بالمطلق

وجّه نفتالي بينيت، رئيس حزب "البيت اليهودي" ووزير التربية والتعليم، رسالة إلى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، مؤكداً فيها استحالة قيام دولة فلسطينية، وقال: "أقولها بشكل واضح وقاطع لن تقوم دولة فلسطينية داخل حدود إسرائيل" بين النهر والبحر، وإسرائيل هي دولة يهودية والقدس الموحدّة عاصمتها الأبدية"، وعاد نفتالي في مقرّ "الكنيست" وكرّر الرسالة ذاتها باللغة الإنجليزية حتى يفهمها الرئيس الأمريكي ترامب مباشرة ودون مترجم.

من جهتها صرّحت وزيرة القضاء الإسرائيلية، أيليت شاكيد، (من حزب "البيت اليهودي")، أنه "على نتياهو إخبار ترامب أنه لن تقوم دولة فلسطينية"، وقالت الوزيرة شاكيد أنّ "الفجوات بيننا وبين الفلسطينيين كبيرة جداً، لا يمكن أن تقوم دولة فلسطينية على حدود 67، وعلى نتياهو قول هذا لترامب".

واعتبرت شاكيد أنّ لدى إسرائيل فرصة جيدة "بانتخاب ترامب، لأنّه رئيس مستعد لآخذ خطوات جريئة وللتفكير خارج الصندوق، يمكن المبادرة لاتفاق إقتصادي ضخم مع الدول العربية المعتدلة ومع الفلسطينيين، وبناء مناطق صناعية وتطوير بنى تحتية مشتركة يستفيد منها الجميع في الشرق الأوسط".

وأضافت شاكيد: "يمكن عقد سلام اقتصادي مع الفلسطينيين، عن طريق بناء مناطق صناعية ومشاريع لرفع جودة الحياة هناك، دعونا نفعل ذلك".

وآدعت شاكيد أنّ "البيت اليهودي" لا يعترض على لقاء نتياهو بالرئيس عباس، طالما لا يوجد شروط أو تنازلات مسبقة، "لكننا نرى أنّ المحادثات التي تهدف لإنهاء الصراع مصيرها الفشل، وفي الشرق الأوسط تندلع موجة من الأعمال الإرهابية بعد فشل كل محادثات، وهذا ما علينا أن نحذر منه".

ومن جهته قال نائب رئيس الكنيست، الإرهابي بتسلئيل سموتريتش، هناك ثلاثة خيارات لحسم القضية الفلسطينية، وفق منظوره، وهي: الطرد الجماعي، أو البقاء ساكنين مقيمين من دون حقوق، أو الإبادة الجماعية في حال رفضوا الخيارين.

وقال: "الحل الحاسم للقضية الفلسطينية، يرتكز على ثلاثة خيارات: الطرد الجماعي، أو البقاء ساكنين مقيمين، ما يعني منزوعي الحقوق المدنية والقومية، وفي حال رفضوا هذين الخيارين، فإن الجيش

الإسرائيلي يعرف ما عليه فعله"، وحينما سأله أحد الحاضرين، إذا كان يقصد قتل العائلات والنساء والأطفال، فردّ جازماً: "في الحرب كما في الحرب".

مؤتمر فلسطيني الشتات: العودة تبدأ ببناء قيادة فلسطينية جديدة

أكد أنيس فوزي قاسم، رئيس المؤتمر الشعبي لفلسطيني الخارج، على ضرورة بناء القوة الذاتية، وقال: "نحن لدينا أدوات مهمة، لو كان لدينا قيادة واعية"، ووصف حال القيادات الفلسطينية بقيادات النظام العربي، "ما زالت ترجو المعونة من الغرب"، وشدد بأنّ الحال لن يتغيّر إلا ببناء قيادة فلسطينية جديدة واستراتيجية جديدة.

وأضاف قائلاً: "صحيح بنينا ثورة وحركة تحرر وطني، احتلّت أسماع واهتمام العالم، إلا أننا أجهزنا عليها، بتركنا العمل المسلّح، ومراكز الأبحاث، والقدرات الكامنة لدى الشعب الفلسطيني، وعولنا على الغرب، سبعون عاما ونحن بنفس العقلية".

من جهته دعا سلمان أبو ستة، رئيس الهيئة العامة للمؤتمر الشعبي لفلسطيني الخارج، إلى انتخاب مجلس وطني جديد، تتبثق عنه قيادة فلسطينية جديدة، مشدداً على رفض أية اتّفاقات أو تفريط يجرى هذه الأيام.

وقال: "نرفض أي اتّفاقات أو تفريط تتمّ مناقشته في الدوائر السياسية هذه الأيام، تحت أي مسمّى"، مؤكداً "ضرورة انتخاب مجلس وطني جديد يمثل 13 مليون فلسطيني نصفهم في الخارج، بحيث تتبثق عنه قيادة فلسطينية جديدة، وغيرها لا يمثلنا ولا شرعية له".

واستذكر مرور 69 عاماً على النكبة، واقتراف "إسرائيل" أكبر عملية تهجير عرقي في تاريخ فلسطين، مجدداً التمسك بحق العودة والدفاع عنه، وتربية النشء الفلسطيني على اعتبار ذلك عقيدة راسخة، وقال: "فلسطين وطننا، والعودة حق، والواجب على كل فلسطيني أن يقدم كل ما لديه لهذا الوطن".

"بتسليم": "إسرائيل" تمنع آلاف الفلسطينيين من السفر للخارج

تسيطر إسرائيل على جميع المعابر من الضفة الغربية وإليها، وكل سفر من هناك يتطلب إذنًا من إسرائيل. ولأن السلطات الإسرائيلية، بشكل عام، تمنع الفلسطينيين الذين يتقدمون بطلبات سفر إلى الخارج من الطيران عبر مطار بن غوريون أو الإبحار عبر موانئها، يبقى سبيلهم الوحيد للخروج جسر النبي، الواقع على بُعد خمسة كيلومترات شرقي أريحا. وفقاً لمعطيات سلطة المعابر والحدود الفلسطينية، عبر من جسر النبي 809,559 فلسطينياً خلال سنة 2015، و 907,825 فلسطينياً خلال سنة 2016. تستغل إسرائيل سيطرتها على المعبر لكي تمنع كثيراً من سكان الضفة من السفر إلى الخارج، ولتبقىهم رهن الحبس في الضفة الغربية لسنوات طويلة. يجري ذلك تبعاً لقرار إداري، دون أي إجراء قضائي ودون تقديم أية تفسيرات. عندما تعيد السلطات فلسطينيين عن جسر النبي، لا تعلمهم من هو الطرف الذي اتخذ قرار المنع وكيف يمكن الاعتراض عليه. في معظم الأحيان، لا يعرف الفلسطينيون أنهم ممنوعين من السفر إلا عند بلوغهم معبر النبي. إذا كانت إسرائيل قد أصدرت منع سفر بحقهم، هم يعرفون ذلك فقط في هذه المرحلة.

تفيد معطيات سلطة المعابر والحدود الفلسطينية، أن إسرائيل منعت في سنة 2016 خروج 2,262 من سكان الضفة الغربية الذين وصلوا إلى معبر النبي بهدف السفر إلى الخارج. وفي سنة 2015، منعت إسرائيل خروج 1,736 منهم. ولكن تجدر الإشارة إلى أن هذه المعطيات تخص فقط الأشخاص الذين وصلوا إلى معبر النبي واضطروا للرجوع إلى بيوتهم. ولا يشمل فلسطينيين كثيرين - لا يُعرف كم عددهم - يمتنعون سلفاً عن القدوم إلى جسر النبي بسبب سياسة إسرائيل، إما لأنه كان قد جرى منعهم في السابق، أو بسبب "مؤثر التبريد" الناجم عن السياسة الإسرائيلية.

العدو: الكشف عن منظومة صاروخية جديدة مخصصة لسلاح البحرية

كشفت شركة "IMI" للصناعات الحربية الإسرائيلية المتقدمة، عن منظومة صاروخية جديدة مخصصة لسلاح البحرية تهدف للتعامل مع التحديات الجديدة والمعقدة التي تتطلب تعزيز القدرات النارية على مستوى عالٍ ولدعم العمليات العسكرية المتعددة.

وبحسب ما نقلته القناة (20) العبرية، فإنّ الشركة ستكشف عن تفاصيل جديدة خلال الأيام القليلة القادمة، حيث سيتمّ عرض المنظومة لأول في معرض سنغافورة. وأشارت الشركة، إلى أنّ النظام الحديث يعطي تركيزاً كبيراً على تطوير القدرة على ضرب الأهداف الاستراتيجية بدقّة على المناطق الساحل أو الداخلية. وذكرت أنّ الجيش الإسرائيلي يختبر حالياً النظام الجديد للسفن، وسيقرّر لاحقاً شراء النظام لحماية الجبهتين الشمالية والجنوبية من جهة البحر "حزب الله وحماس".

وول ستريت جورنال: مبادرة بين دول الخليج وإسرائيل لتطبيع العلاقات

كشفت صحيفة "وول ستريت جورنال" الأميركية، عن مبادرة خليجية تقوم على تطبيع العلاقات بين إسرائيل ودول الخليج، مقابل تجميد جزئي للبناء في المستوطنات، مشيرةً إلى أنّ مسؤولين من السعودية والإمارات والولايات المتحدة، درسوا تلك المبادرة التي تمّت مناقشتها مع عدّة دول عربية.

وأوضحت الصحيفة أنّ المبادرة تتضمن تخفيف القيود الاقتصادية على الفلسطينيين وخاصةً في قطاع غزة، وإنشاء خطوط اتصالات مباشرة بين الدول العربية وإسرائيل بما يسمح لشركات الطيران الإسرائيلية التحليق فوق المجال الجوي لدول الخليج، وإزالة القيود المفروضة على التجارة مع إسرائيل، وتدابير أخرى تتعلق بمنح تأشيرات الدخول لرجال الأعمال والرياضيين الإسرائيليين.

ووفقاً للمبادرة، فإنّه في المقابل تقوم حكومة إسرائيل باتخاذ خطوات هامّة لدفع عملية السلام مع الفلسطينيين خصوصاً تجميد البناء خارج الكتل الاستيطانية.

القناة السابعة: 800 عضو بـ"الليكود" يوقعون على عريضة يطالبون فيها بضم الضفة

استقبل حزب "الليكود" بزعامة بنيامين نتنياهو، الرئيس الأميركي دونالد ترامب، بعريضة تحمل مشروع قانون بضمّ الضفة الغربية إلى السيادة الإسرائيلية الكاملة، حيث وقّع 800 من أعضاء مركز حزب "ليكود" على هذه العريضة، من بينهم وزراء في حكومة نتنياهو وأعضاء كنيست. وتهدف هذه

العريضة التي يجري التوقيع عليها إلى تبني حزب "ليكود" مشروع قانون ينصّ على البدء في فرض السيادة الإسرائيلية الكاملة على الضفة.

وأشار الموقع إلى أنّ من بين الوزراء وأعضاء الكنيست الذين وقّعوا على هذه العريضة، وزير العلوم الإسرائيلي أوفير اكونيس ونائبه وزير الخارجية الإسرائيلي تسفي حطبولي والوزراء الإسرائيليون أيوب قرا، ويؤاف كيش، وناوا بوكر، ونوريت كورن، وميكي زوهر، ويرون مزوز، ويهودا كيليك، وغيرهم.

وتمثل هذه العريضة دعماً مباشراً لمشروع القانون الذي تقدّم به دافيد بيطون من حزب "الليكود" إلى الكنيست الإسرائيلي، للبدء في فرض السيادة الإسرائيلية على مناطق الضفة وإطلاق العنان للبناء الاستيطاني.

من جهةٍ أخرى أُفيد أنّ أعضاء اللجنة المركزية لحزب الليكود في إسرائيل، وقّعوا على عريضة تطالب بتطبيق السيادة الإسرائيلية على مستوطنات الضفة الغربية. وأشار موقع القناة العبرية السابعة، أنّه تمّ تسليم العريضة إلى رئيس اللجنة المركزية حاييم كاتس، حيث سيتقرّر في غضون 30 يوماً عقد جلسة والتصويت على مشروع القرار.

"والا": مطار بالضفة ومنتجع سياحي مطالب السلطة الفلسطينية من ترامب

كشفت موقع "والا"، عن مطالب السلطة الفلسطينية من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب خلال الاجتماع الأخير في البيت الأبيض بالعاصمة الأمريكية واشنطن مطلع الشهر الجاري. وقال الكاتب (الإسرائيلي) آفي سيسخاروف، في والا، أنّ مسؤولي السلطة قدّموا لحكومة ترامب سلسلة من المشاريع الاقتصادية التي يرغبون في تنفيذها في الضفة الغربية، تشمل بناء مطار ومحطة توليد كهرباء في الضفة ومنتجع سياحي على شواطئ البحر الميت ومصنع للإسمنت في بيت لحم.

وأوضح أنّ هذه المطالب قدّمها الوفد الفلسطيني خلال اجتماع بين رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس والرئيس الأمريكي دونالد ترامب في البيت الأبيض.

وخلال المحادثات بين الممثلين الفلسطينيين والأمريكيين أوضحوا أنّ مشكلة البطالة في الضفة الغربية تتطلب إهتماماً عاجلاً، وأنّ هذه المشاريع سوف تفسح مجالاً لآلاف من الفلسطينيين للاندماج في سوق العمل، فحسب الإحصاءات فإنّ 18% من سكان الضفة الغربية عاطلون عن العمل.

"الحياة": مفاوضات فلسطينية - إسرائيلية بسقف زمني.. عباس طالب بتغيير اتفاق باريس

كشفت مصادر دبلوماسية غربية لـ "الحياة"، أنّ الرئيس دونالد ترامب سيعلن قريباً مبادرة سياسية تُعيد إطلاق المفاوضات المباشرة الفلسطينية-الإسرائيلية لفترة زمنية محدودة تراوح بين 12-16 شهراً على أبعد تقدير، من دون وقف الاستيطان.

وقالت المصادر أنّ الرئيس عباس أبلغ ترامب أثناء لقائهما في البيت الأبيض، موافقته على المبادرة التي تقضي بإطلاق المفاوضات على أسس جديدة، ولفترة محدودة من الزمن، يجري خلالها التفاوض على قضايا الحل النهائي بتدخل أميركي مباشر. وأضافت: "مبادرة ترامب تقوم على إلغاء المدرسة التفاوضية القديمة القائمة على جمع وفدين كبيرين إلى طاولة مفاوضات واحدة، وتأسيس أسلوب جديد عبر التدخل الأميركي المباشر بين صنّاع القرار". وتابعت: "لم يحدد ترامب بعد تفاصيل الأسلوب الجديد في المفاوضات، لكنّه قال أنّ الأسلوب القديم لم ينجح، ويجب استبداله بأسلوب جديد يقوم على جمع صنّاع القرار تحت مظلة أميركية مباشرة". وأشارت إلى أنّ ترامب لم يقدم ضمانات للفلسطينيين بوقف الاستيطان، لكنه وعد بالآ تكون هناك مشاريع استيطانية ضخمة.

وقال مسؤول فلسطيني رفيع لـ "الحياة" أنّ عباس طلب من ترامب أثناء لقائهما في البيت الأبيض، تغيير اتفاق باريس كاملاً، والسماح للفلسطينيين بحرية الحركة والعمل والاستثمار في المنطقة "ج" التي تشكّل 60% من مساحة الضفة. وقدّم خبراء إقتصاد، رافقوا عباس، تقارير تفصيلية للجانب الأميركي عن الوضع الصعب للإقتصاد الفلسطيني والتأثيرات الكبيرة المتوقعة عليه في حال امتداد سيادة السلطة الفلسطينية إلى المنطقة "ج".

وأكدت مصادر فلسطينية إقتصادية أنّ ترامب وافق على منح السلطة منحة ماليّة بقيمة 27 مليون دولار لمصلحة تنفيذ مشاريع إقتصادية ذات طابع تنموي، من أجل تحسين فرص الحياة للفلسطينيين في الضفة. وقالت أنّ السلطة تلقّت موافقة على رزمة مطالب إقتصاديّة تقدّمت بها إلى الإدارة الأميركية لتحسين الحياة الإقتصادية والتنمية المُستدامة للشعب الفلسطيني.

مركز الحوراني: 311 شهيداً بينهم 83 طفلاً منذ بدء انتفاضة القدس

أشار مركز الحوراني للدراسات والتوثيق، التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، في إحصائية، ارتقاء 311 شهيداً، بينهم 23 امرأة، و83 طفلاً، منذ بدء انتفاضة القدس مطلع أكتوبر/تشرين أول 2015، بينهم 83 طفلاً، بنسبة 29%، كان أصغرهم الطفل الرضيع رمضان محمد ثوابته (3 أشهر)، وأنّ عدد النساء الشهداء وصل إلى 28 امرأة، بينهم 10 قاصرات أعمارهن لا تتجاوز الثامنة عشر عاماً.

وفيما يتعلّق بالاعتقالات التي نفّذها جيش الاحتلال الإسرائيلي، فقد شهد عام 2016م، 6,440 حالة اعتقال، في حين وصل عدد حالات الاعتقال منذ بداية العام الجاري إلى 1,597، بحسب إحصائية نادي الأسير الفلسطيني.

فيما شهد العام الجاري 2017م، 270 عمليّة هدم في الضفة والقدس المحتلتين، بحسب هيئة مقاومة الجدار والاستيطان (تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية). ولفنت الهيئة في توثيقها، إلى بناء 6,090 "وحدة استيطانية" على أراضي الضفة والقدس، إضافةً لبناء "بورتين" (مستوطنتين صغيرتين) في محافظتي نابلس وطوباس، منذ بداية العام. وأوردت الهيئة في سجّلها، أكثر من 200 اعتداء واقتحام للمسجد الأقصى بالقدس، والحرم الإبراهيمي بمدينة الخليل.

نتنياهو: القدس "كانت وستظل دائماً عاصمة إسرائيل"

أطلق رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، في كلمة له في اجتماع بمناسبة 50 عاماً على احتلال القدس، أنّ حائط البراق والحرم القدسي الشريف، حيث يقع المسجد الأقصى وقبة الصخرة، ستبقى تحت سيادة إسرائيل إلى الأبد.

وقال نتنياهو، قبيل وصول الرئيس الامريكى ترامب، "جبل الهيكل والحائط الغربى سيبقيان دائماً تحت سيادة إسرائيل"، و"أقول للعالم بصوت صافٍ وواضح إن القدس كانت وستكون دائماً عاصمة إسرائيل".

واعتر نتنياهو في كلمته مساء اليوم أنه "قبل 50 عاماً عاد الأبناء إلى حدودهم، وقبل 50 عاماً تمّ تضييد جرح تاريخي، وقبل 50 عاماً عدنا إلى قلب عاصمتنا وبلادنا وقبل 50 عاماً لم نحتلّ القدس وإنما حررناها".

ليفين: أوهام ترامب حيال تجديد المفاوضات ستتبدد قريباً

قال وزير السياحة الإسرائيلي، ياريف ليفين، أنّ ما وصفه بأوهام الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، حيال إمكانية تجدد المفاوضات مع السلطة الفلسطينية ستتبدد قريباً، لافتاً إلى أنه من السابق لأوانه إصدار الأحكام على سياسة الرئيس الأمريكي بكلّ ما يتعلّق بالمفاوضات، وإن على إسرائيل توظيف الزيارة لتثبيت وتحقيق أهدافها وأجندتها والرواية القائلة إن الجانب الفلسطيني ليس شريكاً للسلام، ويعتقد وزير السياحة أن "الإدارة الأمريكية الجديدة ستكتشف في نهاية المطاف كما الإدارات التي سبقته صحة الرواية الإسرائيلية حيال عدم وجود شريك فلسطيني للمفاوضات، وأنّ الشعب الفلسطيني وجهته ليست السلام وغير قادر على ذلك حتى وإن كانت لديه نوايا معلنة حول استعداده للسلام".

وقال أنّ الشعب الفلسطيني يراوغ ويبثّ الأكاذيب حيال المفاوضات، بينما تدأب القيادات على تشجيع ودعم ما وصفه بالعداء و"الإرهاب"، قائلاً: "أمل أن تكتشف إدارة ترامب هذه الحقائق، وعلى ما يبدو لن يستغرق طويلاً حتى يتوصّل ترامب إلى هذه الحقيقة، لكن عليه ألاّ يسير على نهج من سبقه بتوجيه الاتّهامات لإسرائيل بإفشال أي مفاوضات".

الإحصاء الإسرائيلي: الحريديم سيشكلون ثلث سكان إسرائيل بسنة 2065

توقّعت دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية في تقرير بعنوان "توقّعات حيال عدد سكان إسرائيل حتى العام 2065"، أن يتجاوز عدد السكان العشرة ملايين نسمة في نهاية العام 2024.

وتوقّعت التقرير أن يصل عدد سكان إسرائيل إلى 15 مليون نسمة في نهاية العام 2047، وأن يصل إلى 20 مليون نسمة في العام 2065. ويُشار إلى أنّ عدد سكان إسرائيل اليوم يقارب 8.5 مليون نسمة.

وبحسب توقّعات دائرة الإحصاء المركزية، فإنّ نسبة السكان اليهود خلال الـ 25 عاما المقبلة ستبقى مستقرة حول 79%، وفي العام 2065 ستكون هذه النسبة 81%.

وتشير التوقّعات إلى أنّ نسبة السكان الحريديم في إسرائيل سترتفع من 11% في العام 2015، إلى 20% في العام 2040 وإلى 32% في العام 2065، أي أنّ كل إسرائيلي ثالث سيكون حريدي، بينما ستكون نسبة الحريديم بين اليهود قرابة 40% في العام 2065.

وبالنسبة للسكان العرب وهذه المعطيات، يبلغ عدد الفلسطينيين في القدس المحتلة ما يقارب 350 ألفا، فإن عددهم في العام 2015 كان 1.8 مليون، ويتوقع أن يصل عددهم إلى مليونين في العام 2022، وإلى 3 ملايين في العام 2045، وإلى 3.8 مليون نسمة في 2065.

"السلام الآن": 70% من البناء الاستيطاني خارج الكتل الاستيطانية

أظهر تقرير جديد لحركة "السلام الآن" الإسرائيلية، أنّ 70% من البناء الإسرائيلي الاستيطاني في الأراضي المحتلة، خلال العام 2016، كان في المستوطنات الواقعة خارج ما يسمّى بـ"الكتل الاستيطانية الكبرى" التي يقول الاحتلال أنّها ستبقى تحت "السيادة الإسرائيلية" في كل تسوية مستقبلية مع الفلسطينيين. ووفقاً للمعطيات التي نشرتها حركة "السلام الآن"، أمس، فقد شهد العام الماضي ارتفاعا بنسبة 34% في البناء الاستيطاني.

ويفوق عدد الوحدات السكنية التي باشر الاحتلال بنائها العام الماضي خارج الكتل الاستيطانية 1,800، في الفترة الواقعة بين سبتمبر 2015 ويوليو 2016، حيث تمّ بناء نحو ربع هذه الوحدات وراء الجدار الفاصل، كما أنّ نحو 10% منها يتمّ عبر مخالفة قوانين البناء الإسرائيلية نفسها. ويتّضح أيضاً أنّ نحو نصف أعمال البناء "غير القانونية" تتمّ في البؤر الاستيطانية.

وفاق مجمل ما تمّ بناؤه في الفترة المذكورة 2,600 وحدة سكنية. وسجلت مستوطنة إفرات في الضفة الغربية (القريبة من بيت لحم) أعلى نسبة من البناء الاستيطاني غير القانوني، حيث تمّ تسجيل بدء بناء 221 وحدة سكنية جديدة.

وقال مدير "السلام الآن"، آفي بوسكيلا، للإذاعة العسكرية "غاليه تساهل" أنّ "الدولة تواصل الكيل بمعايير مزدوجة، فتحدّث عن الحوار مع الأميركيين، لكنّها تصادق في الوقت ذاته على البناء خارج المستوطنات. وتأتي هذه المعطيات في الوقت الذي تدّعي فيه أحزاب اليمين الإسرائيلية، أنّ حكومة نتنياهو تواصل تجميد أعمال البناء".